آفاق برلمانية

المجلد ٥
العـدد ٤

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، آب ٢٠٠١

لأول مرة في تاريخ الصراع ... الانتفاضة تخل أوتاد الاستيطان وتطرحه بقوة على بساط البحث. ويبقى السؤال: تجميد الاستيطان أم إزالته ؟!

المجالس القروية والبلدية خلال الانتفاضة الظروف الحالية... وأسباب أخرى... أضعفت قدرتها على العمل

بعد الحسيني: القدس بلا قائد!

حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال: هل أفسده اتفاق أوسلو؟!

إعلان غوتنبرغ: تجاهل مقصود لقرار "١٩٤" !!

المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية: تنافس أم تكامل؟!

البرلمان والأحزاب في الأردن

الاقتصاد الإسرائيلي: خسائر فادحة بسبب الانتفاضة

افتتاحية

البلديات في أوضاع الطوارئ

إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها البلديات والمجالس المحلية لا تتعلق فقط بنقص الميزانيات وضعف السيولة. صحيح أن هذه أمور لها أهميتها، ولكن ضعفها مرده سبب آخر مرتبط ببنية النظام السياسي والقانوني في فلسطين.

وفي أوضاع الطوارئ والصراع على الأرض وتهديدات حكومة اسرائيل بشن هجوم شامل على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، تنشأ حاجات إضافية يلزمها عناوين محلية واضحة، ومقدرة على المبادرة والتصرف، وأخذ دور أكبر مما هو معهود في حالات الاستقرار.

فقد بينت الانتفاضة الحالية ضعف مقدرة البلديات على المبادرة والتنظيم وتوفير "خدمات طوارئ" محددة، وتداخل دورها مع أدوار أطراف أخرى "متنفذة" ما حجّم دورها إلى الحد الأدنى.

إن المشكلة تكمن في غياب صلاحيات واضحة للبلديات، أو في تداخل الصلاحيات بينها وبين المحافظات على سبيل المثال، وبالتنازع على الأدوار مع قوى محلية دورها محدد بموجب قانون نافذ.

وفي غياب حكم القانون، وضمان القانون لصلاحيات البلديات، لا يمكن لها أن تكون فعالة. ولكن الأمر الأساسي هنا أيضا، هي أنها غير منتخبة. وقد أشار عدد من ممثلي البلديات في اجتماع عقد مؤخراً، برعاية وزارة الحكم المحلي إلى أهمية الانتخابات. والمقصود هو أن تخضع الهيئات المحلية لمساءلة المنتخبين، وترى أنها مسؤولة تجاههم، وأنهم هم الطرف الذي سيحاسبها على أدائها وليس أطرافاً أخرى غيرهم.

ودون إصلاح النظام السياسي والقانوني، من غير المتوقع أن يتحسن أداء البلديات في غياب الانتخابات. والإصلاح مطلب برز بوضوح خلال الانتفاضة، وتبنته القوى الوطنية في مؤتمراتها ونشراتها. وستبان الحاجة الماسة للإصلاح وتحديد واضح للأدوار والمسؤولية والصلاحيات وحماية قانونية لها، إن استمر الصراع الحالي أو تفاقم كما هو ممكن. فاشتداد الصراع يبرز الحاجة كما يبرز العجز في الوقت نفسه.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.5, no.4, Aug. 2001
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

لأول مرة في تاريخ الصراع... الانتفاضة تخل أوتاد الاستيطان وتطرحه بقوة على بساط البحث. ويبقى السؤال: تجميد الاستيطان أم إزالته ؟!

يتفق مراقبون وسياسيون على أن الانتفاضة الحالية أثارت قضية الاستيطان والمستوطنين بشكل غير مسبوق بالنظر إلى سنوات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الطويل. وقد أعرب عن ذلك، وفي كثير من المناسبات عدد من قياديي الانتفاضة الحالية.

ويمكن القول أن ما قامت به قوات الاحتلال من توفير سيارات محصنة ضد الرصاص للمستوطنين يعبّر عن الحالة التي وصل إليها المستوطنون خلال انتفاضة الأقصى. ووفق ما ذكرته مصادر إعلامية إسرائيلية، فإن المستوطنين أخذوا يطالبون الحكومة الإسرائيلية بتزويدهم بمثل هذه السيارات خاصة بعد أن كانت الحكومة منحتها لعائلات فقدت أحد أفرادها خلال الانتفاضة. وعوضا عن ذلك، فقد عملت الحكومة على دفع أموال طائلة للمستوطنات لإقامة وحدات عسكرية كلفت بحماية هذه المستوطنات خلال الانتفاضة، وذلك كي يبقى جنود هذه الوحدات قريبين من المستوطنين.

إلا أنه ولأول مرة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يعتري المستوطنين حالة من الخوف والهلع الشديدين على الرغم مما يمارسونه من اعتداءات وهجمات ضد المواطنين الفلسطينيين. وقد تناقلت وسائل الإعلام مرارا صورا تلفزيونية لمجموعة من المستوطنين وهم يقومون بالاعتداء بالأسلحة على منازل مواطنين في قطاع غزة تحت سمع وبصر وحماية جنود الاحتلال الإسرائيلي. كذلك فقد سُجّلت مئات الاعتداءات للمستوطنين في العديد من المحافظات والتي تمثلت في معظمها في إحراق مئات الدونمات من الأراضي الزراعية واقتلاع أشجار زيتون.

ويمكن التدليل على حالة الفزع التي يعيشها المستوطنون من خلال كثير من الشواهد. فوسائل الإعلام الإسرائيلية تتحدث عن حالات نزوح كثيرة من المستوطنات إلى داخل إسرائيل. كما أن المستوطنون يحجمون عن السير في الشوارع الالتفافية التي شقتها قوات الاحتلال لهم في أعقاب اتفاق أوسلو لتفادي المرور من القرى والمدن الفلسطينية. أضف إلى ذلك مطالبة المستوطنين اليومية لرئيس وزرائهم ارئيل شارون بتوجيه ضربات اكثر إيلاما للفلسطينيين حيث عبرت هذه المطالبة عن مدى الخوف الذي يعيشونه وبالتالي هم يطالبون من انتخبوه لتوفير الأمن لهم أن يبادر إلى حمايتهم.

واحدث ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية حول هذه الحالة، ما كشفته حركة السلام الآن الإسرائيلية، قبل أيام، بأن (١٥-٢٠٪) من المستوطنين الذين يسكنون في البؤر الاستيطانية الساخنة والذين يبلغ عددهم ١٥ ألف مستوطن "على وشك إنهاء إجراءات الرحيل إلى داخل الخط الأخضر". ونقل عن رئيس قسم البحث في حركة السلام الآن أن هذه المعطيات دقيقة وتستند إلي تقارير شركة "بيزك" التي قامت بقطع الهواتف عن بيوت المستوطنين المغادرين.

وجاء في تقرير لصحيفة يديعوت احرنوت العبرية نقلا عن استطلاع لشركة عقارات إسرائيلية أن (٢٪) من المستوطنين قاموا بإجراء نقل فوري إلى مركز إسرائيل، وأن (٥ . ٥٪) لا يزالون في طور التفتيش عن أماكن سكن داخل إسرائيل.

نظرة على واقع المستوطنات والمستوطنين

ومن خلال نظرة مبسطة على واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتبين أن تكثيف الاستيطان والمستوطنات اعتبر على الدوام جزءا من سياسة أية حكومة إسرائيلية تأتى إلى دفة الحكم في إسرائيل، سواء لدى حزب العمل أم الليكود.

وحسب المصادر الفلسطينية، فإن (٢٠٥) مستوطنات تم بنائها على أراضي الضفة الغربية (بما فيها مدينة القدس) وقطاع غزة، منها (١٩٠) مستوطنة في الضفة الغربية موزعة على ما مساحته (١٠٦ كم مربع)، و(١٩) مستوطنة

في قطاع غزة موزعة على ما نسبته (٣٠٪) من مساحة قطاع غزة.

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو، انشأ المستوطنون (٧٤) موقعا استيطانيا جديدا. وبلغ إجمالي عدد المستوطنين اكثر من(٤٠٣,٢٤٩) مستوطنا، منهم (٢١١,٢٨٨) مستوطنا يعيشون في مدينة القدس.

وحسب حركة السلام الآن الإسرائيلية، تم إنشاء (١٥) موقعا استيطانيا منذ تولي ارئيل شارون رئاسة الحكومة في أوائل شباط الماضي. ووفقا لنفس المصدر، فانه على الأقل تم تزويد المستوطنات بحوالي (٣٤٩٩) وحدة سكنية منذ أن تسلّم ايهود باراك رئاسة الحكومة في العام ١٩٩٩.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية لم يتوقف لحظة حتى أثناء المفاوضات السياسية. بل على العكس، ففي الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات سياسية وتوقيع اتفاقيات كانت وتيرة الاستيطان آخذة في الازدياد. وكان ذلك يتم إما من خلال تسمين المستوطنات القائمة والتهام أراضى جديدة أو من خلال احتلال مواقع جديدة وإقامة بؤر استيطانية عليها.

الانتفاضة تصعّد الجدل داخل المستوطنين حول وجودهم

وأثير نوع من الجدل داخل ما يسمى بمجلس المستوطنات "يشع" حول ما وصف "بتدرّع" المستوطنين خلال الانتفاضة، بمعنى استخدامهم للدروع "ستر واقية وسيارات محصنة" حماية لأنفسهم من الهجمات التي نفذها فلسطينيون ضدهم. ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء عن بيانات وزعها المجلس داخل المستوطنات تعارض "التدرّع" والسير في الطرق الالتفافية في قوافل.

وقال ما يسمى بمجلس المستوطنات "سياسة التحصين تعبر عن الجبن وتؤدي إلى إسقاط المزيد من القتلى". ويشير هذا الجدل إلى حالة الخوف والتخبط التي بدأ المستوطنون يعيشونها خلال الانتفاضة.

وفي استطلاع للرأي أجراه معهد "غالوب" الإسرائيلي مؤخرا، وهو من المعاهد المتخصصة في قياس الرأي داخل المجتمع الإسرائيلي، فقد أيد (٥١٪) من الإسرائيليين إخلاء المستوطنات من جانب واحد. وقال (٤٤٪) منهم بأن المستوطنات لا توفر الأمن لدولة إسرائيل، في حين أن (٤١٪) ردوا بالإيجاب و (١٥٪) لا يدرون، وهذا ما لم يكن قائما قبل الانتفاضة.

وحسب مصادر فلسطينية، فإن اكثر من (٧٠٪) من المستوطنين الذين يسكنون في الضفة الغربية أو قطاع غزة هجروا المستوطنات.

أحد المثقفين الإسرائيليين كتب في إحدى الصحف الإسرائيلية منتقدا الحكومة الإسرائيلية على ما تصرفه من أموال طائلة على المستوطنات: "... في وقت يحتاج فيه الإسرائيليون تلك الأموال لبناء سكة حديد مثلا داخل تل أبيب للتخفيف من شدة زحمة السيارات". وقال كاتب المقال: "المستوطن الذي رغب في العيش داخل المستوطنات عليه أن يتحمل مسؤولية ذلك بنفسه وان يعيش على نفقته الخاصة، فنحن يجب أن لا نكون مسؤولين عنه كما أننا غير مسؤولين عن ذلك اليهودي الذي يعيش في أي دولة أخرى في العالم".

ولم يتردد بعض قياديي حزب العمل وميرتس بعد مرور أشهر على الانتفاضة في ضم أصواتهم إلى صوت الفلسطينيين في المطالبة بتجميد الاستيطان بل وإزالته، مثل يوسي سريد، ويوسي بيلين. وقد يكون ذلك من قبيل الدعاية أو أنه يندرج في إطار الصراع الحزبي المعهود بين حزبي العمل والليكود داخل إسرائيل. يوسي بيلين وزير العدل في الحكومة الإسرائيلية السابقة، اعترف في مؤتمر صحافي في رام الله أنه أخطأ في تقدير مدى خطورة قضية الاستيطان حينما كان عضوا في الحكومة الإسرائيلية. وقال: "أحد الأخطاء التي ارتكبتها عندما كنت في الحكومة أنني لم أتعامل جديا مع موضوع الاستيطان، ولم أدرك تماما تأثير الاستيطان على حياة الفلسطينيين".

وتمحورت الجهود الدولية في المنطقة خلال شهر أيار الماضي، حول الضغط على السلطة الفلسطينية للحصول على إعلان بوقف إطلاق النار. خصوصا وأن كافة التوقعات والمؤشرات كانت تدلل على نية شارون توجيه ضربة عسكرية شاملة للسلطة الفلسطينية، وتحديدا بعد العملية الفدائية التي نفذها فلسطيني في ملهى ليلي في تل أبيب وأسفرت عن مقتل ٢٢ إسرائيليا.

وأعلن الرئيس ياسر عرفات عن وقف إطلاق النار، في

وقت سادت قناعة لدى مراقبين ولدى القيادة الفلسطينية بأن إعلان وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني ليس له معنى. فما يجري في الأراضي الفلسطينية ليس إلا حرب من طرف واحد، وهو الجانب الإسرائيلي الذي يمتلك مختلف وسائل القتل والدمار، وأن مصطلح وقف إطلاق النار لا يتم التعامل معه أصلا إلا بين جيشين متكافئين.

ونجحت القيادة الفلسطينية من خلال ما أعلنه الرئيس ياسر عرفات بوقف إطلاق النار من امتصاص ضربة عسكرية كان سينفذها شارون ضد أهداف فلسطينية.

وعبّر ممثلون عن القوى والأحزاب الفلسطينية عن رضاهم لقرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه الرئيس على اعتبار أن وقف إطلاق النار يشمل الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية فقط "منطقة أ".

وقال مروان البرغوثي: "هذا ما فهمناه من الرئيس، إذ لا يعقل أن تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الأمنية في مناطق تخضع بالكامل للسيطرة الأمنية الإسرائيلية". واتفق صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" مع البرغوثي فيما قاله، في حين لم يعارض أي فصيل قرار الرئيس ياسر عرفات واكتفوا حينها بالتعليق، "إنهم يتفهمون تماما الدوافع وراء إعلان ذلك القرار".

وكان النائب عزمي الشعيبي اكثر وضوحا، حينما طالب باعتبار المستوطنين "خارج إعلان وقف إطلاق النار". وقال الشعيبي: "إن الالتزام بالاتفاقيات الأمنية المفروضة لا يلزمنا بأمن المستوطنين. ويجب التأكيد على أن وقف إطلاق النار لا ينسحب على المستوطنين، والمستوطنون ليسوا جزءا من الاتفاق خاصة وان السلطة الفلسطينية ليست مسؤولة أمنيا عن مناطق (ب، ج)".

وواصلت الحكومة الإسرائيلية تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية الضربات التي كانت توجه للمستوطنين، سواء داخل الخط الأخضر أو خارج حدود السيطرة الأمنية الفلسطينية على الرغم من تأكيد القيادة الفلسطينية مرارا بأنها لا تتحمل مسؤولية أمن المناطق التي لا تخضع لسيطرتها الأمنية الكاملة.

إلا أن ذلك لم يقنع حكومة الاحتلال، وهذا ما كان يتمثل في ردها المباشر على أي عملية تقع ضد مستوطنين خارج حدود السلطة الفلسطينية، مثلما حدث في مدينة نابلس عندما ردت أواسط الشهر الجاري على إصابة ثلاثة مستوطنين بقصف لمواقع أمنية فلسطينية مما أسفر عن استشهاد أحد أفراد الأمن الوطني وإصابة سبعة آخرين.

امريكا تعد... ولكن!

ودفعت انتفاضة الأقصى أعضاء لجنة ميتشيل، تلك اللجنة التي انبثقت عن مؤتمر شرم الشيخ لتقصي حقيقة ما يجري على الأرض، دفعتها الانتفاضة إلى التوصية بضرورة تجميد الاستيطان على اعتبار أن قضية المستوطنات تعتبر عاملا أساسيا في تغذية الصراع بين الجانبين.

وتناولت المبادرة المصرية الأردنية قضية الاستيطان أيضا وطالبت بضرورة وقفه وتجميده نهائيا.

القيادة الفلسطينية وبدورها استغلت الاهتمام العربي والدولي بقضية الاستيطان في وقت كان فيه الاتحاد الأوروبي يلوّح للجانب الإسرائيلي بإمكانية فرض مقاطعة أوروبية على المنتجات الإسرائيلية التي تصدّر من المستوطنات.

وانعكس اهتمام القيادة الفلسطينية بالتركيز على المطالبة بتجميد الاستيطان كخطوة أساسية وشرط لعودة المفاوضات، من خلال الخطاب السياسي الواضح على هذا الصعيد، سواء في الجانب الرسمي على مستوى البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية الأسبوعي، وخلال المباحثات التي أجراها الرئيس ياسر عرفات مع ممثلي الدول التي تسابقت للقاء الرئيس ياسر عرفات في رام الله، أو على الصعيد الشعبي والأهلي من خلال بيانات القوى والأحزاب الفلسطينية المختلفة.

ودفعت اعتداءات المستوطنين المتلاحقة على الفلسطينيين في أعقاب الإعلان عن وقف إطلاق النار بالفلسطينيين إلى التركيز على ضرورة تجميد الاستيطان خاصة وان هذه القضية باتت مطلبا دوليا وعربيا. بالإضافة إلى خروج أصوات من داخل ما عرف بمعسكر السلام الإسرائيلي بوقف الاستيطان عوضا عن أصوات خرجت من مثقفين إسرائيليين تنتقد الاستيطان الإسرائيلي بشكل واضح. وهذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها موضوع الاستيطان بهذه القوة على مدار سنوات الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي الطويلة.

وخاطب الرئيس ياسر عرفات وزير الخارجية الأميركي كولن باول في زيارته الثانية للمنطقة "يجب وضع حد لاعتداءات المستوطنين، من خلال تنفيذ ما جاء في تقرير لجنة ميتشيل".

وقال الرئيس عرفات خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع باول عقب اللقاء: "هناك فعلا معاناة وآلام يعانيها شعبنا جراء الاستيطان، حيث يتعرض شعبنا يوميا لمصادرة أراضيه".

وقالت مصادر فلسطينية حضرت اللقاء الذي جمع الرئيس ياسر عرفات والوزير الأميركي أن الجانب الأميركي وعد بالضغط على الجانب الإسرائيلي لتجميد الاستيطان.

وقال د.نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي: "باول كان واضحا جدا في هذه القضية، وأن على إسرائيل الالتزام التام بكل حرف تضمنه تقرير لجنة ميتشيل، والذي من ضمنه تجميد الاستيطان". وقال شعث أن الوزير الأميركي أبدى رغبة في مطالبة إسرائيل بتجميد الاستيطان فورا، إلا أن البيت الأبيض أعلن في ذات الليلة تصريحا صحافيا حول زيارة باول للمنطقة وصفه مراقبون ب "تراجع" عما أعلنه باول خاصة فيما يخص قضية المراقبين الدوليين.

وفي هذه الأثناء، حاولت الحكومة الإسرائيلية ومن خلال وزير خارجيتها شمعون بيرس ورئيس الحكومة ارئيل شارون الترويج لمفهوم جديد فيما يخص موضوع الاستيطان. وقد تمثل ذلك في استخدام مصطلح "التوسع لأغراض النمو الطبيعي". وقد وجد هذا على ما يبدو آذانا صاغية لدى الإدارة الأميركية التي تعاملت مع المطلب الفلسطيني بتجميد الاستيطان بنوع من الفتور .

تناغم فلسطيني في المطالبة بتجميد الاستيطان

ساد تناغم واضح بين المؤسسات الفلسطينية المختلفة فيما تعلق بالتشديد على المطلب الفلسطيني بضرورة وقف الاستيطان وتجميده. ودعت اللجنة السياسية في المجلس التشريعي إلى اشتراط العودة للمفاوضات الهادفة إلى إنهاء الاحتلال، بالالتزام الرسمي والعلني من قبل الحكومة الإسرائيلية بوقف شامل ودائم لكافة النشاطات الاستيطانية، "مع وجود آليات للمراقبة والتأكد من التزام إسرائيل بذلك".

واعتبر النائب مروان البرغوثي: "أن الشعب الفلسطيني لم يكن اقرب إلى تحقيق حلمه في الاستقلال وإنهاء الاستيطان طوال تاريخه، مما هو عليه الآن".

تجميد المستوطنات أم إزالتها؟!

وفي الوقت الذي يضع فيه المستوطنون توصيات لجنة ميتشيل والمطلب الفلسطيني بتجميد الاستيطان، خلف ظهورهم ويواصلون سرقة الأراضي وتوسيع المستوطنات، يؤكد سياسيون فلسطينيون بأن المطالبة الفلسطينية بتجميد الاستيطان، حسب ما جاء في تقرير لجنة ميتشيل، لا تعني بأي شكل من الأشكال القبول ببقاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

وقال وزير الشؤون البرلمانية نبيل عمرو في حديث له أمام ممثلين عن المجالس المحلية والقروية: "المطالبة بتجميد الاستيطان في هذه المرحلة هي الخطوة الأولى لمواصلة المطالبة بإنهاء الاستيطان حسبما جاء في القرارات الدولية بهذا الشأن".

بدورها، قالت النائبة دلال سلامة مقررة اللجنة السياسية في المجلس التشريعي أن المطالبة الفلسطينية بتجميد الاستيطان جاءت استجابة لما تضمنه تقرير لجنة ميتشيل الذي أوضح أن الاستيطان عقبة أمام عودة الجانبين إلى طاولة المفاوضات. وتؤكد سلامة على أن المطالبة بتجميد الاستيطان لا تلغي الحق الفلسطيني القائم على تنفيذ قرارات الشراعية الدولية وإزالة المستوطنات من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. وقالت: "تجميد الاستيطان بند ضمن بنود مبادرة سياسة من اجل عودة المفاوضات بعد أن قطعتها الانتفاضة، وبالتالي فان تجميد الاستيطان كان أحد المحددات التي يجب تنفيذها من أجل انطلاقة العملية السياسية".

وأضافت النائبة سلامة: "وبعد عودة المفاوضات وفي سياق البحث في قضايا الحل النهائي تتم المطالبة بإزالة المستوطنات.. وأن المطالبة بتجميد الاستيطان في المرحلة الحالية غير مرتبط نهائيا بالموقف الفلسطيني الثابت تجاه إزالة جميع المستوطنات من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧".

المجالس القروية والبلدية خلال الانتفاضة

الظروف الحالية ...وأسباب أخرى ...أضعفت قدرتها على العمل

يؤكد كثير من المراقبين والمسؤولين على أن قيام المجالس القروية والبلدية بمهامها على اكمل وجه "هو ضمانة أكيدة للحفاظ على صلابة المجتمع الفلسطيني وصموده في وجه التهديدات التي تحيق به، على اعتبار أن من واجب هذه المجالس تنظيم المجتمع المحلي والمحافظة عليه استنادا لنظام اللامركزية كما ورد في قانون الهيئات المحلية".

ومن الطبيعي أن تؤثر الأجواء التي عاشتها وزارة الحكم المحلي أسوة بباقي المؤسسات والوزارات المختلفة، على عمل الوزارة في متابعة عمل المجالس القروية والبلدية في مختلف المناطق الفلسطينية، أو على متابعة آلية تعامل هذه المجالس مع الأوضاع الراهنة التي تعيشها المنطقة.

ولم يعد مقر وزارة الحكم المحلي المركزي في البيرة هو ذات المقر الذي كان قائما ما قبل انطلاقة الانتفاضة. لقد دمرت قذائف المدفعية التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر الوزارة. ونتيجة ذلك، نقلت الوزارة مقرها إلى وسط مدينة رام الله بعد أن اصبح المقر المركزي غير صالح للاستعمال.

إلا أن التجربة السابقة أثبتت، حسب مقرر لجنة الحكم المحلي في المجلس التشريعي عبد الفتاح حمايل، أن وزارة الحكم المحلي تعاملت بشكل مركزي مع المجالس والهيئات المحلية، الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل في عملها وهو ما كشفت عنه الانتفاضة.

وفي هذا السياق، يشير حمايل إلى أن اللجنة ستعمل على تغيير بعض مواد قانون الهيئات المحلية بالتنسيق مع الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية بشكل يسهم في تطبيق وتنفيذ نظام لا مركزية الحكم المحلي في فلسطين.

وحسب وكيل وزارة الحكم المحلي د.حسين الأعرج، فإن المجالس المحلية قامت بدورها وتحملت المسؤولية الكاملة خلال الانتفاضة. وأشار د.الأعرج إلى أن ما عانته المجالس بشكل رئيسي هو فقدانها لإيراداتها المالية التي كانت تجنيها بدل الخدمات التي تقدمها للمواطنين وذلك بسبب تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين الناجم عن ارتفاع نسبة البطالة نتيجة الأوضاع القائمة.

وألقت الإجراءات القمعية الإسرائيلية منذ أواخر أيلول الماضي بظلالها على مختلف المدن والقرى الفلسطينية. وحالت هذه الإجراءات دون تمكن الهيئات المحلية من القيام بدورها على اكمل وجه. ولم تتمكن العديد من القرى تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية التي كانت مقررة بسبب الحصار الإسرائيلي الذي كان فرضته قوات الاحتلال على مختلف الأراضي الفلسطينية.

وأكد د.محمد اشتية، مدير عام المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار "بكدار"، على أن غالبية المشاريع التطويرية (كتعبيد الطرق مثلا) أوقفت خلال الانتفاضة بسبب توقف الدول المانحة عن دعم هذه المشاريع نتيجة للأوضاع الراهنة أو بسبب عدم القدرة على إيصال المواد الخام المتعلقة بهذه المشاريع نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض.

وعلى سبيل المثال، تأخر تنفيذ مشروع تعبيد طريق وسط قرية دورا القرع الذي اصبح الطريق الرئيس الواصل بين مدينتي رام الله والبيرة وشمال الضفة الغربية بسبب عدم الحصول على المواد الخام لتعبيد الطريق. ويذكر أن القرية تعاني من انتشار الغبار فوق المنازل خاصة بعد قيام المجلس القروي بإجراء توسيعات للطريق تمهيدا لتعبيده.

وفي إحدى اللقاءات التي نظمتها محافظة رام الله والبيرة مع ممثلي المجالس القروية والبلدية للحديث عما واجه هذه الهيئات من إشكاليات وعقبات خلال الانتفاضة، كانت القضية المالية هي العقبة الرئيسية التي تحدث عنها ممثلو هذه الهيئات الذين أشاروا إلى حالة من "الإفلاس المالي" تعيشها الهيئات وبالتالي تؤثر سلبا على أدائها.

وهذا ما أكده مقرر لجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي، عبد الفتاح حمايل الذي قال: "هذه إحدى العوامل الهامة التي أثرت على أداء الهيئات المحلية، بل ووضعت المجالس القروية والبلدية في حالة يرثى لها ليس فقط أنها لم تقم بواجبها".

رئيس أحد المجالس البلدية أشار إلى أن إحدى الإشكاليات التي تأثرت بها المجالس المحلية هي عدم استجابة المواطنين لدفع ما عليهم من مستحقات مالية للبلدية كفواتير المياه والكهرباء مثلا، الأمر الذي أثقل على كاهل البلديات ماديا. وفي هذا السياق، طالب رؤساء البلديات بتوفير سلطة تنفيذية تجبر المواطنين على الإيفاء بالتزاماتهم المادية لقاء الخدمات التي يحصلون عليها.

وخلال ورشة أخرى نظمتها الهيئة الفلسطينية المستقلة

لحقوق المواطن، استضافت فيها ممثلين عن المجالس القروية وعن السلطة التنفيذية، بدا واضحا أن القضايا النظرية والقانونية التي يجب أن تعمل الهيئات المحلية وفقها لم تشغل ممثلي المجالس القروية والبلدية بقدر ما شغلتهم قضايا تتعلق باحتياجاتهم اليومية التي تفاقمت خلال الانتفاضة الحالية، كنقص المياه على سبيل المثال.

وكان رئيس بلدية البيرة وليد حمد، قد طرح قضية الانتخابات. وقد أيده في ذلك العديد من ممثلي الهيئات المحلية التي حضرت اللقاء. وأوضح حمد أن نظرة المواطنين إلى أعضاء المجالس بصفتهم معينين كانت من ضمن الإشكاليات التي واجهت عمل المجالس، ليس خلال الانتفاضة فحسب، بل وقبلها أيضا.

وحول هذه القضية، قال حمايل أن تعيين أعضاء الهيئات المحلية كان لفترة معينة "أو لملء فراغ في مرحلة معينة.. لكن مدة هذه المرحلة طالت". وبحسب حمايل، فإن المجالس القروية والمحلية كانت عاجزة عن القيام بأعمالها قبل الانتفاضة، وليس خلالها فقط. وأشار إلى أن الظروف والعوامل التي حكمت تشكيل هذه المجالس منعتها من القيام بعملها على اكمل وجه. وأضاف حمايل: "في طليعة هذه العوامل، عدم وجود قوائم ولوائح للحكم المحلي نفسه تحدد الأرضية القانونية وتفسر عمل الهيئات المحلية".

من جهة أخرى، يتفق حمايل مع دعوة العديد من ممثلي المجالس القروية والمحلية بأن عدم إجراء الانتخابات المحلية سبب آخر يعيق قيام المجالس بعملها على اكمل وجه. وقال:"زد على ذلك، ما تعانيه المجالس من ضائقة مالية حالت دون توفير الحد الأدنى من العامل المادي، وهذا ادخل المجالس في تعقيدات جديدة". كذلك فقد أثقلت الإجراءات الإسرائيلية من حصار وعدوان متواصل، كاهل المجالس القروية والبلدية وحدّت من قدرتها على القيام بدورها.

وأشار حمايل إلى عامل آخر يسهم في عدم تمكين المجالس القروية القيام بدورها. ويتمثل هذا العامل بمستوى وعي وإدراك المجالس نفسها لحقيقة وطبيعة دورها، قبل الوصول إلى مستوى فهمهم لما تعنيه لا مركزية الحكم المحلي في فلسطين.

كما وأشار حمايل إلى وجود توجه لدى لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي بعقد سلسلة لقاءات مع اتحاد المجالس القروية والمحلية من اجل بحث ومناقشة أوضاع المجالس وطبيعة عملها. واضاف بأنه يوجد توجه للعمل نحو تعديل بعض القوانين المتعلقة بالحكم المحلي موضحا أن بعض مواد القانون تعيق أيضا عمل المجالس.

وحول توعية المواطن وبالتالي أعضاء المجالس أنفسهم بما لهم وبما عليهم، أشار حمايل إلى الدور الذي تلعبه الهيئة الفلسطينية المستقلة في هذا المجال. وقال: "نظمت الهيئة العديد من الدورات التدريبية لأعضاء المجالس حول دورهم وحقوقهم، حيث أن الغالبية العظمى منهم لا تعي حقيقة وطبيعة دورها".

بعد الحسيني: القدس بلا قائد!

- ◇ **الزغيّر: القيادة ليست وظيفة شاغرة، والمقدسيون ليسوا سرابا**
- ◇ **عبد القادر: خسارة كبيرة ولا يستطيع أحد ملء الفراغ**
- ◇ **البطش: خصال فيصل الكثيرة تجعل وضع خليفته صعبا**
- ◇ **الخطيب: القدس بلا قائد**

هل سينشغل المقدسيون بعد وفاة فيصل الحسيني في التجاذبات السياسية والحزبية؟ أم سيسعون إلى بناء مؤسسات وتفعيلها لكي يتمكنوا من مقارعة ومواجهة السياسات الإسرائيلية في القدس؟ وهل سينشغل المقدسيون والفلسطينيون عموما في البحث عن الفرد الذي سيخلف الحسيني؟

وهل صحيح أن السيطرة الفلسطينية والوضع الفلسطيني في القدس الشرقية بات في مهب الريح بسبب الفراغ الكبير الذي خلفه الراحل الكبير؟!

الصحيح المتفق عليه هو أن الفلسطينيين خسروا بوفاة الحسيني قائدا بارزا ووطنيّا وفيا نقيّا حظي باحترام واسع محليا وعربيا ودوليا. لقد تمتع فيصل الحسيني بمصداقية عالية ودماثة خلق فرضت نفسها على كلّ من عمل أو

تعامل معه. فيصل الذي ينحدر من عائلة مقدسية عريقة مثّلت منذ القرن (١٩) مرجعية سياسية ودينية في القدس، استطاع وعبر جهد شخصي وعمل دؤوب تعظيم دوره وتدعيم مكانته ومكانة بيت الشرق. وقبل ذلك، تمكّن فيصل من توفير واجهة للعمل السياسي العلني من خلال جمعية الدراسات العربية التي أسسها عام ١٩٧٩. قاد فيصل النضال الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة ونشط في أوساط حركة فتح وتقلد مناصب تنظيمية رفيعة فيها.

نشط فيصل في مجال مقاومة الاستيطان واعتقل عدة مرات، ولعب دورا بارزا في انتفاضة العام ١٩٨٧. وأصبح فيصل ناطقا باسم الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذهب الأمر بكثير من المراقبين حد الاعتقاد بأن فيصل الحسيني قد يكون ذات يوم قائد الشعب الفلسطيني. لقد قاوم فيصل عبر مسيرة نضاله وكفاحه في القدس السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب أسس الصمود الفلسطيني في القدس من خلال استهداف الإنسان والمؤسسات والمنازل والأراضي والممتلكات.

وبالرغم من وطنيته ووفاءه للقضية الفلسطينية، كان الحسيني زعيما براجماتيا وواقعيا. عايش الواقع وتعامل معه بموضوعية. آمن بلغة الحوار والإقناع، وآمن بضرورة "معرفة الآخر". تعلم العبرية وشارك في كثير من البرامج واللقاءات الصحفية الإسرائيلية.

النائب أحمد الزغير يرى بأن القدس لا خوف عليها من حيث المبدأ لكن لا بد من تكريس العمل الجماعي والمؤسسي. ويرى الزغير أن فيصل كان قائدا من خلال الجماهير التي التفت حوله وحول قضية القدس، وأنه لم يكرس بمرسوم بل كرسه عمله المتواصل والدؤوب. ويقول: "ليس واردا إحلال شخص محل آخر. القيادة ليست وظيفة شاغرة، والشعب في القدس ليس سرابا".

وبخصوص العمل الفلسطيني في القدس، يقول الزغير: "نحن كسلطة خجولون أن نؤسس واقعا على الأرض. بلدية الاحتلال في القدس لديها ما يقارب (٧) آلاف موظف. على كافة الوزارات والمؤسسات الفلسطينية بذل ما أمكن من الجهد وتكريس مزيد من الاهتمام في القدس لخلق واقع جديد".

ويرى النائب الزغير بأن ما تم تكريسه على الأرض هو الجدير بالاحترام وفيما عدا ذلك فهو مجرد شعارات. ويقول: "هل يعقل خلال ثلاثين عاما أن لا نجد سوى المقاصد وجامعة البنات كمؤسسات فلسطينية فاعلة؟!" أما بشأن وضع المقدسيين، فيرى الزغير أن المطلوب تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب خصوصا وأن الوضع الاجتماعي في القدس آخذ في التفكك.

بدوره، يرى النائب حاتم عبدالقادر بأن فيصل لم يكن مجرد مسؤول ملف القدس وإنما كان قائدا لجبهة القدس. ويعترف عبد القادر بالفراغ الكبير الذي خلّفه رحيل فيصل سيما وأن ظلاله كانت ممتدة في جوانب نضالية وسياسية وإدارية عديدة. ويرى النائب عبدالقادر أن الحسيني تعامل مع القدس من خلال عدة معادلات: حب وعشق للمدينة وإيمان راسخ بفلسطينيتها وعروبتها، وهو أب للقدس استطاع الحفاظ على كينونتها العربية. كما استطاع وضع الخطط الاعتراضية للتصدي للحملة الإسرائيلية لتهويد المدينة.

أما بخصوص انعكاسات غياب فيصل عن ساحة القدس، فيقول النائب عبدالقادر: "إنها خسارة كبيرة، ولا يستطيع أحد ملء الفراغ الكبير الذي خلفه الراحل. لا مكان ولا حل دون وجود مؤسسة أو قيادة جماعية". ويضيف عبدالقادر بأن الحسيني جسد الوحدة الاجتماعية والوحدة الإسلامية المسيحية والوحدة الوطنية بين كافة القوى والتيارات الفلسطينية. ويقول: "لقد احتفظ الحسيني بكل هذه الخيوط، ولا شك في أن غيابه سيمسّ هذه الخيوط. فيصل قاسم مشترك التقى عليه المقدسيون وبالتأكيد فإن الصورة ستختلف بعض الشيء".

أما النائب أحمد البطش، فأشار إلى الخسارة الكبيرة التي خلّفها غياب فيصل خصوصا في هذه المرحلة الحساسة التي تعالج فيها قضية القدس. ويرى البطش أن الخصال التي حظي بها فيصل ستجعل من الصعب على من يخلفه أن يجسر الهوة الكبيرة الناجمة عن غيابه. ويقول: "لقد حظي فيصل باحترام كبير من كافة التيارات والتي شكل لها فيصل عامل تجميع. وحظي باحترام عربي ودولي منقطع النظير. وابعد من ذلك، فقد حظي باحترام الأوساط السياسية الإسرائيلية".

د.غسان الخطيب، مدير مركز القدس للإعلام والاتصال يرى أن لغياب فيصل تأثيرا سلبيا كبيرا على ملف القدس ليس من الناحية الوظيفية فقط بل الأهم من ذلك دور القائد الوطني

الذي كان يلعبه. ويضيف الخطيب: "المثال الأوضح على الفراغ الذي تركه رحيل فيصل هو حادثة هدم المنازل في شعفاط، حيث ظهر الأداء الفلسطيني فيها ضعيفا وفوضويا".

ويرى د.الخطيب أن الكفاح الفلسطيني في القدس يعتمد بشكل رئيسي على تماسك ووحدة المجتمع الفلسطيني المقدسي، وهو ما حاولت إسرائيل على الدوام ضربه والنيل منه. ومن هنا كان لفيصل الدور الرئيس في المحافظة على التوازنات وعلى تماسك النسيج المجتمعي في القدس. وأشار د.الخطيب إلى الدور الكبير الذي لعبه فيصل في متابعة ومعالجة المشاكل اليومية والحياتية للمقدسيين. ويضيف: "افتقدنا وافتقد المقدسيون هذا الدور الهام، والكل يسلّم بالفراغ الناجم عن غياب الحسيني. هنالك احتياجات وقضايا يومية تتطلب وجود من يتخذ قرار بشأنها". ونظرا إلى أن نمط العمل الفلسطيني لا يزال يعتمد على الفرد أكثر من اعتماده على المؤسسة، فإن د.الخطيب يرى بأن فيصل بكفاحه وبعمله الدؤوب استطاع أن يكون هذا الفرد وأن يكون القائد الذي يلجأ إليه المواطنون. ويضيف: "بعد الحسيني، القدس أصبحت بلا قائد".

حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال: هل أفسده اتفاق أوسلو؟!

إذا كان عامي ايلون رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية السابق في مقابلة مع جريدة "معاريف" يقول بأن الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى تشويه سلوك وتفكير الإسرائيليين، فإن محللين فلسطينيين يرون بالمقابل أن أوسلو أدى إلى إفساد وتشويه جوهر ومفردات الخطاب الوطني الفلسطيني!!!

كفلت المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة للشعوب الرازحة تحت الاحتلال حق المقاومة. فلماذا يا ترى يتراجع أو يتآكل هذا الحق إذا كان الحديث يدور عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية؟ هل السبب هو التواطؤ الدولي مع الاحتلال الإسرائيلي؟ أم أن اتفاق أوسلو شوه الحقائق على الأرض وأفسد أبجديات النضال الوطني الفلسطيني؟!

كيف أصبح المحتلّ شريكا في السلام وما تزال آلته العسكرية تزهق أرواح المدنيين وتحصد الأخضر واليابس؟ كيف أصبح ينعت بالطرف الآخر وجرافاته تلتهم ما تبقى من الأرض الفلسطينية؟ كيف تحولت المقاومة الفلسطينية للاحتلال من حق مشروع إلى عنف وإرهاب؟ هل نجح تينت ومن قبله ميتشل في قلب الأمور وتزوير الحقائق ليتم بدلا منها زرع مصطلحات الهدنة ووقف إطلاق النار؟

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته العادية برام الله وغزة في ٦/٢٤ أكد على التمسك بشرعية النضال من أجل الحرية، وقال أن وقف إطلاق النار الذي قبلت به القيادة الفلسطينية لا حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وفق ما كفلته المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

د.مصطفى البرغوثي لا يستغرب ما آلت إليه الأمور في الوضع الفلسطيني، ويرى بأن ما يجري في الحالة الفلسطينية هو نتاج جهد أمريكي وإسرائيلي في ظل ضعف فلسطيني وعربي. ويعتقد د.البرغوثي بأن اتفاق أوسلو صور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أنه نزاع بين طرفين أو ندّين. ويقول: "هذا خطأ كبير".

ويرى د.البرغوثي في الانتفاضة الحالية فرصة أخيرة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، وفرصة للخروج من نفق أوسلو. ويضيف: "مبادرات ميتشل وتينت لا تهدف إلا إلى إعادتنا إلى ما كنا عليه قبل ٩/٢٨. علينا أن نصر على أن أي علاج أو حل لا يتضمن إنهاء الاحتلال هو مرفوض".

النائب حسام خضر يرى أن الإفرازات السلبية لأوسلو على الصعيدين السياسي والثقافي مسّت جوهر ومفردات الخطاب الوطني الفلسطيني. ويقول: "بدل الحديث عن إسرائيل كدولة احتلال، صرنا نتحدث عنها بمصطلحات "شريك سلام" أو "الطرف الآخر" ويعتقد النائب خضر أن إسرائيل نجحت في خلخلة أسس الصراع العربي الإسرائيلي. ويضيف: "لقد حقق (تيار أوسلو الاقتصادي) لإسرائيل ما أرادته من تغيير في العقيدة والمفاهيم".

الكاتب والمفكر الفلسطيني جميل هلال يرى بأن الصورة السابقة للاستعمار الاستيطاني والعسكري لم تعد قائمة كما كان عليه الحال في الخمسينيات من القرن الماضي.

وأنه لم يعد ينظر إلى فعل الشعوب الرازحة تحت الاحتلال على أنه مقاومة مشروعة تسعى إلى نيل الاستقلال. ويتساءل هلال فيما إذا كان السبب في ذلك مرده إلى التغييرات التي حدثت في العالم في الحقبة السابقة أم أنه يعود إلى إخفاق حركات التحرر في ترجمة شعاراتها إلى ممارسات خصوصا بعد تحولها إلى دول وحكومات.

إعلان غوتنبرغ: تجاهل مقصود لقرار "١٩٤"!!

تمخضت القمة الأوروبية الأمريكية التي عقدت في غوتنبرغ بالسويد منتصف شهر حزيران الفائت عن إعلان مشترك تطرق في إحدى بنوده إلى أن أمريكا وأوروبا لا يرون بديلا عن الحل التفاوضي "على أساس" قراري مجلس الأمن: ٢٤٢ ، ٣٣٨.

ما الذي يمكن قراءته بين سطور هذا الإعلان؟ تجاهل وتغييب لقرار "١٩٤"؟ أم صيغة "على أساس"؟ أم صيغة "الحل التفاوضي"؟ وهل يؤدي الحل على أساس ٢٤٢، ٣٣٨ إلى التطبيق الأمين والدقيق لبنود القرارين، أم يتركهما قابلين للتأويل ومفتوحين على كافة التفسيرات؟!

د.مصطفى البرغوثي يرى أن المهم هو تطبيق القرارين أسوة بما حصل مع مصر والأردن، وأسوة بما حصل مع لبنان في قرار ٤٢٥. ويقول: "الخطير في إعلان غوتنبرغ هو اعتماد صيغة "على أساس" قراري ٢٤٢و ٣٣٨. وهذا لا يعني بالضرورة التطبيق الكامل لما ورد في التقريرين". ويرى د.البرغوثي أنه بدون الموافقة الفلسطينية، لا يستطيع أحد تمرير صيغة "على أساس..." ويوافق د.مصطفى على أن هنالك موقفا أمريكيا وأوروبيا بتجاهل القرار "١٩٤" القاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. ويقول: "ينبغي لنا نحن الفلسطينيين دراسة تجربة أوسلو وتقييمها واستخلاص العبر منها".

أما النائب حسام خضر، فيرى بأن تجاهل قضية اللاجئين وحق العودة بدأ منذ مؤتمر مدريد الذي اقترح تسوية سلمية للنزاع على أساس قراري ٢٤٢و ٣٣٨. ويرى خضر أن إرادة المجتمع الدولي لا تتجاوز سقف القرار ٢٤٢، وأن هنالك تجاهل حقيقي لقرار "١٩٤". ويقول: "المهم في هذا الموضوع هو الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي. المطلوب عدم تقديم تنازلات بشأن حق العودة، وعدم التوقيع على مصالحة تاريخية مع الإسرائيليين بدون ضمان اعتراف إسرائيل بهذا الحق وبآليات واضحة لتنفيذه".

كما أن النائب خضر لا يتوقع من المجتمع الدولي ولا حتى من الدول العربية دعم حق العودة. ويعرب عن تخوفه من التنازل الفلسطيني عن هذا الحق في إطار مقايضة أو مساومة سياسية. ويقول: "لا يوجد من هو مخوّل بالتوقيع عن الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالتنازل عن حق العودة".

د.علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، يرى بوجود فرق كبير بين صيغة "على أساس" وبين صيغة "تطبيق القرارات". ويعتقد د.الجرباوي أن الصيغة التي وردت في إعلان غوتنبرغ هي صيغة هلامية لزجة، وهي نفس الصيغة التي اعتمدت في مؤتمر مدريد. الأهم من ذلك وفقا للجرباوي، أنه في مؤتمر مدريد تم توجيه رسائل ضمانات لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. رسالة الضمانات للفلسطينيين تتضمن صيغة "على أساس" ٢٤٢. ورسالة ضمانات لإسرائيل تعطيها الحق في تفسير القرار٢٤٢.

أما فيما يتعلق بالقرار "١٩٤"، فيرى د.الجرباوي أنه تم إسقاطه عمدا ومنذ البداية. ولم ترد الإشارة إليه لا في مؤتمر مدريد ولا في إعلان المبادئ. ويقول: "على كل الأحوال، لا يوجد اعتراف أمريكي وأوروبي بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم".

كذلك نوه د.الجرباوي إلى أن قراري"٢٤٢و ٣٣٨" صدرا عن مجلس الأمن، أي أن لهما صفة الإلزام في حين أن القرار "١٩٤" صدر عن الجمعية العمومية وهو بذلك يعتبر مجرد توصية.

المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية: تنافس أم تكامل؟!

المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية: تنافس أم تكامل؟!

بعد حرب الخليج الثانية وبروز ما عرف بالنظام الدولي الجديد ومن ثم العولمة، أصاب المجتمع الفلسطيني ما أصابه من تراجع حاد على انتفاضته عام ١٩٨٧. ومع دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات مع إسرائيل شاعت أجواء الشعور بالهزيمة والعزوف عن العمل السياسي. وقد ترافق ذلك مع بروز نمط جديد من المنظمات التطوعية الأهلية التي اعتمدت في معظمها على التمويل الخارجي. وقد تسابق العديد من نشطاء الأحزاب السياسية على تأسيس هذه المنظمات، لدرجة ارتفع صوت المنظمات الأهلية في فترة ما على صوت الأحزاب السياسية التي دخلت حالة من الجزر في عضويتها وتفكك في منظماتها الحزبية والجماهيرية.

أمام هذا الواقع، وبينما كانت الأحزاب السياسية تحاول جمع شتاتها، تصرفت المنظمات الأهلية في بعض الأحيان كحزب معارض للسلطة الوطنية بعد تشكيلها. وقد مارست دورا رقابيا غير رسمي عليها، سواء من خلال نشاطاتها الدعاوية أو من خلال تنظيم جماعات ضغط من اجل قوانين محددة...الخ. وقد انهمك الباحثون الفلسطينيون وغير الفلسطينيين، في دراسة العلاقة بين المنظمات الأهلية، بوصفها جزءا من المجتمع المدني، والسلطة الوطنية بوصفها مشروع دولة. فيما ندر البحث في علاقة الأحزاب السياسية بمنظمات العمل الأهلي. وتركز الحديث حول أزمة هذه الأحزاب، لدرجة نادى البعض بشعارات متطرفة تحاول الدفع باتجاه إحلال المنظمات غير الحكومية محل الأحزاب السياسية على صعيد دورها في المجتمع.

وأمام ضعفها، لم تستطع الأحزاب السياسية أن تبني علاقات مؤسسية دائمة ومستقرة مع المنظمات غير الحكومية. ولم تشكل جسما رقابيا قويا، أو جماعة ضغط مؤثرة. وقد أدى ذلك إلى إضعاف دور المنظمات غير الحكومية كما دور الأحزاب.

وبشكل عام، هناك العديد من المآخذ على العلاقة بين الطرفين. فالمنظمات الأهلية باعتبارها منظمات مهنية غير سياسية، لا تستطيع القيام بدور سياسي دون أن ترتبط بعلاقة مع حركات اجتماعية لها عمقها الشعبي، أو مع أحزاب سياسية لها امتداداتها الجماهيرية والجغرافية. كما أن نظرة الأحزاب إلى هذه المنظمات لم تكن نظرة شمولية. وقد حاولت الأحزاب أن تحتوي هذه المنظمات من خلال الماضي السياسي لرؤساء بعضها.

في ظل هذا التشابك، جاءت الانتفاضة الحالية لتطرح تعاون مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في مقاومة الاحتلال ومقاومة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. فكيف انتظمت علاقة المنظمات غير الحكومية مع الأحزاب السياسية في هذا الظرف الجديد؟

من ناحية المنظمات الأهلية، يرى سامي خضر مدير مركز العمل التنموي (معا)، أن أهم قضية تحكم علاقة المنظمات الأهلية بالأحزاب السياسية، هي ضعف المنظمات الأهلية في الخروج من حالة النخبوية القائمة. والفجوة بين الطرفين، وكما يراها خضر، كبيرة. ومرد هذه الفجوة هو الحساسيات الفردية، وليس الواقع الموضوعي. حيث نقل ذوو الماضي السياسي حساسياتهم إلى المنظمات الأهلية مما ترك تأثيرا سلبيا على بناء علاقات جدية بينها وبين الأحزاب. ولحد الآن، لا توجد رؤية مشتركة للتعاون بين هذه المنظمات وبين الأحزاب. ودعا خضر إلى وقفة مشتركة لمراجعة العلاقة وتأسيس إطار ناظم لها بالاستناد إلى ما يوفره

ظرف الانتفاضة القائم من أرضية موضوعية لذلك.

ويرى سامي خضر أن بإمكان المنظمات غير الحكومية أن تقدم برامج تمكين وتطوير قدرات لكادرات الأحزاب السياسية. ويمكن لهذه المنظمات أن تشترك مع الأحزاب في تشكيل حركات اجتماعية على قاعدة مطالب محددة. كذلك، فإن الأحزاب تستطيع أن توفر الغطاء السياسي لحماية المنظمات الأهلية من إجراءات سلطوية مختلفة وتشكل لها مدخلا لعلاقة أوسع مع الجمهور بعيدا عن العمل النخبوي.

ويرى خضر أن الأحزاب السياسية تشكل صمام أمان ومراقبة أيضا على المنظمات الأهلية. وتمنع انحراف بعضها باتجاه الرضوخ لأجندة المولين، من خلال إشراك رموز الأحزاب في مرجعيات هذه المنظمات.

من جهتها، تشير خالدة جرار من مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى، إلى أن العلاقة بين الطرفين جيدة وان هناك تعاونا مشتركا، خاصة في ظل الانتفاضة الحالية، حيث يشارك ممثل عن شبكة المنظمات غير الحكومية في هيئة القوى الوطنية والإسلامية. وأشارت جرار إلى التنسيق المشترك في مناسبات متعددة على نشاطات مشتركة، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

وتشير خالدة جرار إلى أن الطابع الذي يجب أن يحكم هذه العلاقة، هو الطابع التكاملي. فالأحزاب السياسية تستطيع تعبئة الجمهور على قضايا معينة يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية بشكل مهني ومدروس. في حين لا تستطيع المنظمات تحشيد الجمهور بسبب لا حزبيتها. وترى جرار أن إحدى إشكاليات العلاقة بين المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية، هو خضوع الأحزاب لحسابات فئوية ضيقة. كما أنها خاضعة لالتزامات سياسية تفرض عليها سقوفا للعمل بحكم تحالفاتها السياسية. أما المنظمات غير الحكومية، فلا يحكم عملها مثل هذه السقوف.

أما الأحزاب السياسية، فتتفاوت نظراتها تجاه المنظمات غير الحكومية. ويرى أبو ليلى من الجبهة الديمقراطية، أن لكل طرف مجاله في العمل وان العلاقة يجب أن تكون تكاملية. ويرى علي جرادات من الجبهة الشعبية، أن التعميم هنا غير كاف، فهناك ملاحظات على عمل المنظمات غير الحكومية، وعلى عمل الأحزاب السياسية.

وبخصوص العلاقة بين الأحزاب والمنظمات الأهلية، يرى أبو ليلى أنها يجب أن تقوم على أساس استقلال المنظمات الأهلية عن الأحزاب السياسية. وينبغي أن تكون العلاقة ديمقراطية حتى لو كان المبادرون إلى تشكيل هذه المنظمات هم من نشطاء الأحزاب أو من أصدقائها. ويشترط أبو ليلى على المنظمات أن تأخذ بالأولويات الفلسطينية في تحديد الاحتياجات، وان لا ترضخ لاجندات المولين. ويطالب بفتح حوار مع المنظمات الأهلية حول هذا الشأن. كما يركز أبو ليلى على ضرورة مكافحة النزعة التي تحاول إحلال المنظمات الأهلية محل الأحزاب السياسية. وهنا يؤخذ على الأحزاب السياسية تقصيرها في خلق حالة من التفاعل والتنسيق مع المنظمات ويعيد حالة التقصير إلى الضعف الذي أصاب الأحزاب.

فيما عدا ذلك، فإن أبو ليلى يشير إلى عنصر مشترك تعاني منه الأحزاب والمنظمات وهو ضعف الشفافية، وضعف اعتماد الديمقراطية في بنيتها الداخلية.

من جهته، يرى علي جرادات من الجبهة الشعبية أن المنظمات غير الحكومية باعتبارها ضرورة مجتمعية، لا زالت منظمات نخبوية ويحكمها التنافس. وهي بذلك لا تختلف عن الأحزاب إلا في مجال الجماهيرية الذي ربما لا يكون مطلوبا من بعض المنظمات أن تكون لها علاقة مباشرة بالجمهور.

وينوه جرادات إلى أن إحدى إشكاليات العلاقة بين الطرفين هي موضوع التمويل، ومصادره وشروطه، وآليات ومجالات صرفه. ويبين جرادات أن العلاقة هنا وان كانت تفترض التكاملية فإنها بحاجة إلى حوار، والى اتفاق على الأولويات. ويضيف جرادات بأن الأحزاب السياسية تشكل حماية للعمل الأهلي المستقل، ويعتقد أن من الضروري خلق جماعة ضغط منظمة لا تزال لحد الآن في طور التكوين، ويجب الإسراع بها.

البرلمان والأحزاب في الأردن

مع اقتراب الاستحقاق الدستوري لإجراء الانتخابات البرلمانية في الاردن، يلف الأجواء السياسية ضباب كثيف. ومردّ ذلك الحالة الاقتصادية والسياسية المأزومة التي تعيشها البلاد نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. ولا شك في أن هذه العوامل تفرض نفسها بقوة على صانع القرار السياسي وعلى سلوكه في القدرة على وضع بصماته الخاصة على الحكم في العهد الجديد. وتتمثل الثوابت المعلنة لهذا العهد في ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية، واعتماد النهج الديمقراطي في الحكم والحياة السياسية، وبناء دولة المؤسسات، ومحاربة الفساد والمحسوبية في الإدارة. وتأتي هذه الثوابت انسجاما مع مفاهيم التنمية الاقتصادية والتي يتم التركيز عليها باقرار مجموعة القوانين الاقتصادية التي سرّعت الخصخصة من اجل جلب الاستثمار الاجنبي والعربي والمحلي والذي لا يمكن ان يتقدم خطوة واحدة للامام دون وجود بيئة مستقرة سياسيا واداريا ومحكومة لسلطة القانون.

كذلك، يعيش الأردن أزمة اقتصادية خانقة ومديونية عالية تتوسع تأثيراتها يوما بعد يوم وتسحق برحاها الطبقات المتوسطة والفقيرة. فيما توجد نخبة سياسية حاكمة استلمت زمام الامور بفضل العمل في الوظيفة العامة، والتدرج في المواقع حتى بلغت عتبات متباينة من سلم العمل السياسي العام، وادى هذا الى صراع خفي وعلني بين اركان الحكم .

أما على الصعيد السياسي، فإن الأردنيين يشعرون انهم لم يستفيدوا من معاهدة وادي عربة مع اسرائيل والتي لم تقدم للاردن أي جديد. حيث اصبح الاردن مرهونا لها ولافرازاتها، واصبح التعامل معها قدرا يصعب الفكاك منه.

امام هذا الواقع الصعب، بدأ العهد الجديد محاولاته بترتيب البيت الداخلي. وتم ذلك من خلال تحميل المسؤولية في الحكم لاقطاب النخبة الحاكمة، مثل اختيار عبد الرؤوف الروابدة لرئاسة الوزراء، وعبد الهادي المجالي لرئاسة مجلس النواب، وعبد الكريم الكباريتي لرئاسة الديوان الملكي. وقام بتحميلهم مسؤولية التطوير والتحديث لاجهزة الدولة التنفيذية والادارية ومحاولة انقاذ اقتصادها من الانهيار.

وكان مجلس النواب الأردني بمثابة المجال الحيوي الذي تمت فيها التصفيات بين حلفاء الأمس. وشهد المجلس معركة المذكرات النيابية التي اعطت للملك الدافع القوي للتفكير في ماهية المجلس النواب الذي يريده. وقام الملك باقتراح فكرة حل المجلس قبيل أول زيارة له لواشنطن، وطلب من المجلس انهاء دورته دون اثارة اشكاليات.

هذا التفكير جعل الملك يؤكد في كتاب التكليف لحكومة عبد الرؤوف الروابدة وعلي ابو الراغب من بعده على اولوية اخراج قانون انتخابي عصري يضمن المشاركة الواسعة لاطياف العمل السياسي والاجتماعي والاقتراب من التمثيل الانسب لعموم الرأي العام وادارة الناخبين بديلا عن الديمقراطية. حيث انتج القانون مجلسا نيابيا على أساس مصلحي، ولا يمت بصلة لمجريات التغيير الديمقراطي والتي تفرض نفسها بقوة على الواقع الدولي والوطني كما يقول الباحث ضرغام هلسا.

وقدمت حكومة عبد الرؤوف الروابدة مشروع قانون انتخابي عالج سنّ الناخب حيث اقترح ان يكون ثمانية عشر بدلا من تسعة عشر سنة. وحافظ القانون على جوهر قانون الصوت الواحد مع تصغير حجم الدائرة الانتخابية. واقترح زيادة عدد أعضاء مجلس النواب بعشر أعضاء. أما بخصوص الأحزاب، فلم يتطرق مشروع القانون الى ضرورة النص على "كوتا" لها. الامر الذي اثار هذه الاحزاب لتبدأ في حرب المذكرات. وكان آخرها مذكرة أحزاب المعارضة إلى رئيس الوزراء على ابو الراغب.

وتشعر الأحزاب الأردنية المعارضة أن الحكومة تحاول تقييد حركتها، وتحجيم دورها. وينطبق الأمر كذلك

على النقابات المهنية ذات التأثير الهام في الحياة السياسية الاردنية. فقد ورد في مذكرة الاحزاب الى رئيس الوزراء تذمرات عديدة في هذا الجانب. وطالبت المذكرة بوقف التضييقات على نشاطات الأحزاب، خاصة أعمال التظاهر المناهضة للقمع الاسرائيلي للشعب الفلسطيني والمؤيدة للانتفاضة الفلسطينية.

وتركز مذكرة الاحزاب على ضرورة الغاء قانون الانتخابات القائم على الصوت الواحد باعتباره قانونا لا يؤدي الى تمثيل حقيقي للشعب في البرلمان. وتطالب المذكرة كذلك باعتراف الحكومة بكون الاحزاب مؤسسات تنمية وطنية في الجانب السياسي، وهذا يفترض اعطاءها تمثيلا محددا في البرلمان. وطرحت الأحزاب مشروع قانون يجمع بين الدائرة الانتخابية والتصويت للاحزاب.

بدورها، تناقش الحكومة الفكرة. ويمكن القول أن أقصى ما يمكن ان تفكر به في أي مشروع جديد هو إعطاء ما نسبته (١٠٪) من مقاعد مجلس النواب للاحزاب مع توسيع المجلس من (٨٠-١٠١) مقعدا. وتشير المعطيات الى ان الحكم يمكن ان يقبل ولاول مرة اشراف الجهاز القضائي على الانتخابات وسحب هذه الصلاحيات من يد وزارة الداخلية.

كذلك تأخذ الحكومة على الاحزاب عدم جماهيريتها باستثناء جبهة العمل الإسلامي. ويقول أحد كبار موظفي وزارة الداخلية، ان عدد المنتمين لهذه الاحزاب مجتمعة لا يحقق مقعدا برلمانيا واحدا، حيث لا يتجاوز العدد تسعة آلاف عضو. وتعاني الاحزاب الاردنية من عزوف الناس عن العمل السياسي، والذي يبرره الاردنيون بانشغال الناس في تحصيل لقمة العيش. علما بأن مذكرة الأحزاب تقول بأن المضايقات التي يتعرض لها منتسبو الاحزاب وتدخل الاجهزة الامنية في اقرار التوظيف في الجهاز الحكومي، هي سبب رئيسي في هذا العزوف. من جهة أخرى، يبين أحد الباحثين أن شعور الفلسطينيين بالغبن، ادى الى هذا العزوف وخاصة عن الانتخابات للبرلمان الأردني. ورغم أن القانون قد سمح للاجئين الفلسطينيين من سكان المخيمات بالترشيح والانتخاب، إلا أن ممارسة هذا الحق ظلت مؤجلة. كما ويلاحظ وجود بوادر مراجعة في هذا المجال، يعبر عنها بتحرك ناشطين سياسيين من أصل فلسطيني باتجاه تعزيز التأثير على القرار السياسي الاردني من خلال المشاركة في الانتخابات. ويشكل الفلسطينيون اكثر من (٦٠٪) من سكان الأردن. ويتبين من المذكرة التي قدمتها أحزاب المعارضة الاردنية أن أغلب هذه الاحزاب تنتمي إلى أصول تعود الى القوى والفصائل الفلسطينية، فيما لا تتجاوز الأحزاب الجديدة والتي تشكلت في العهد الانفتاحي ثلاثة إلى أربعة أحزاب.

وما يدور الآن، وبعد أن حلّ الملك البرلمان، ينطلق من التخوف الدائم بأن حل البرلمان قبل انتهاء فترة ولايته، يعني إطلاق يد الحكومة ونخبة التكنوقراط السياسي في تفصيل القانون الجديد للانتخابات دون ان يقر من البرلمان حيث يصدر بارادة ملكية. وهو ما حصل في التعديل الاخير الذي ادى الى قانون الصوت الواحد ما اضطر الحركة الإسلامية مقاطعة الانتخابات، ليكون المجلس الحالي ضعيفا ومصلحيا شخصيا كما وصفه رئيسه عبد الوهاب المجالي.

ولا يزال السّجال بين الحكم والأحزاب قائما. ففي الوقت الذي دعا ابو الراغب هذه الاحزاب للالتقاء به في مقر رئاسة الوزراء، فإنه تركهم ينتظرون في القاعة اكثر من نصف ساعة دون اعتذار عن التأخير. وهذا دفع ممثلي الأحزاب، ومنها أحزاب وسطية أو قريبة من الحكم لمغادرة القاعة احتجاجا. وأصدرت هذه الأحزاب بيانا رسميا وصف سلوك رئيس الوزراء بأنه اهانة وتجاهل للارادة الشعبية.

ما يجري في الاردن يمس وبشكل مباشر الفلسطينيين سواء كانوا في الضفة الغربية أو الضفة الشرقية. كما أن ما يجري في فلسطين يمسّ الأردن مباشرة. وهذا يشكل حالة من الحذر الاردني في التعامل مع قضايا داخلية نظرا للتكوين الديمغرافي للأردن. كما أن حالة المراجعة لقانون الانتخابات لا تشكل عملية فنية فقط، بل عملية سياسية تحاول خلق توازن في التمثيل بين الفئات المختلفة. وقد أدى هذا الخلل في التمثيل الى غياب التفاعل السياسي بين الفئات الاردنية المختلفة، إضافة لبعض التناحرات التي لن يكون آخرها قضم أذن نائب نتيجة عضّة من نائب آخر.

الاقتصاد الإسرائيلي: خسائر فادحة بسبب الانتفاضة

وجهت الانتفاضة الفلسطينية ضربات قوية بكافة قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي. ولم يعد الحصار يؤثر على الشعب الفلسطيني فقط، بل ان منشآت اسرائيلية بدأت تحصد اثار ونتائج هذا الحصار. وانعكست إجراءات الاحتلال القمعية وسياسة الضغط والحصار والإغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية على كافة قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي التي بدأت تواجه أزمات اقتصادية تسببت في إفلاس عشرات الشركات، وخسائر بمليارات الدولارات .

وحذر محللون اقتصاديون من أن استمرار الانتفاضة سيضاعف من معدلات العجز والركود الاقتصادي بشكل غير مسبوق. واعترف وزير السياحة الإسرائيلي بأن إسرائيل منيت منذ انطلاق انتفاضة الأقصى بخسائر مادية فادحة تقدر بعشرات ملايين الدولارات جراء تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي، و إلغاء عشرات الرحلات الجوية، وإلغاء الحجوزات على الرحلات لإسرائيل من غالبية دول العالم.

وكشف تقرير نشرته وزارة السياحة أن (١٢٠) رحلة ألغيت خلال أيار وحزيران الماضي. كما وفشلت حملات الدعاية التي نفذتها شركات السياحة في الثأثير على الوفود الاوروربية التي اعتادت زيارة إسرائيل. وقد ألغت هذه الوفود حجوزاتها لإسرائيل وحولتها لمواقع أخرى.

وكشفت صحيفة "يديعوت أحرنوت" النقاب عن ان الشركات السياحية خفضت أسعارها بشكل قياسي لتشجيع الزائرين على زيارة إسرائيل. إلا أن ذلك لم يثمر، إلى درجة أن الصهاينة الذين اعتادوا على الحج للاماكن المقدسة أو زيارة أقاربهم وقضاء عطله الصيف في إسرائيل رفضوا زيارتها بسبب حالة الخوف والهلع التي أحدثتها الانتفاضة في صفوفهم.

ورغم محاولات حكومة اسرائيل التخفيف من آثار الانتفاضة على الوضع الاقتصادي، فإن وزير التجارة الإسرائيلي اعترف بتأثر هذا القطاع بشكل بالغ وقياسي تزايد مع تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي في الدولة العبرية. وذكر أن كبرى الشركات أصبحت مهدده بالإفلاس رغم التسهيلات التي أقرتها الحكومة للتعويض والتخفيف من خسائرها. وأعرب الوزير عن قلقه من ارتفاع معدلات التدهور الاقتصادي مع استمرار الانتفاضة.

وكشفت دراسة مفصلة أعدتها جامعة بن غوريون أن إسرائيل تكبّدت خسائر اقتصادية جسيمة على مختلف الأصعدة وفي جميع مجالات تجارتها الداخلية والخارجية. وأكدت الدراسة أن إسرائيل تعاني من مشاكل اقتصادية منذ اندلاع الانتفاضة تسببت بخسائر مادية جسيمه ترهق الدولة وتمس كافة القطاعات.

واستنادا لدراسات وبحث ميداني، تبين أن استمرار الانتفاضة أدى إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وفي النشاط والمشاريع التجارية في جميع المجالات. وبيّنت الدراسة ارتفاع وتصاعد نسبة التباطؤ في كافة ألانشطة الاقتصادية تراوح بين ما نسبته (٢٠٪) في الأشهر الثلاثة الأولى لاندلاع الانتفاضة إلى (٦٠٪) خلال شهر نيسان الماضي.

ونشرت الغرفة التجارية في تل أبيب تقريرا أكد أن شركات تصنيع وتجارة العامة ومقاولات توقفت عن العمل بشكل كامل مع ارتفاع معدلات خسائرها. واعترفت أن الاقتصاد الاسرائيلي يواجه أزمة خطيرة وصعبة تنذر بمزيد من الضربات لشركات ذات شهرة عالميه. وأعربت الغرفة التجارية عن قلقها من تراجع نشاط شركات رجال الأعمال، بل وتوقف بعضها، بعدما تراجع حجم الطلب بشكل كبير. وذكرت أن شركات عالمية ألغت عقودا

بملايين الشواقل مع الشركات الاسرائيلية التي أصبح أصحابها يفكرون بالهجرة للخارج.

وقالت صحيفة "هآرتس" في ملحقها الاقتصادي، أن الدولة العبرية بدأت تواجه أعنف أزمة اقتصادية بسبب الانتفاضة الفلسطينية. وقد أثار ذلك حالة من الجدل والخلافات الواسعة في الأوساط الرسمية التي أصبحت عاجزة عن إيجاد الحلول. وذكرت الصحيفة أن المستشار الاقتصادي لشارون عرض استقالته على الحكومة بسبب فشلها في وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها الاقتصادالاسرائيلي. وحذر المستشار من أن عام ٢٠٠١ سيكون عام دمار وخسارة فادحة وواسعة للدولة.

وتوقع دانيل كليرمان، رئيس اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل أن تواجه الدولة أكبر حالة ركود في تاريخها.

وأوضح في تقرير نشرته الصحافة أن (٣٠٪) من الشركات أوقفت أنشطتها، كما أن تصدير البضائع والخدمات تراجع بمعدل (٧٠٪). كذلك، اعترفت "الهستدروت" أن معدلات البطالة ستتضاعف لتصل إلى (٢٠٪) وهي نسبه خطيرة وتعتبر الأعلى منذ ١٩٩٣...

وفي قطاع الاستثمارات الأجنبية، تلقت إسرائيل ضربة قوية. واعترفت وزارة الصناعة بأنه منذ اندلاع الانتفاضة وحتى نهاية أيار الماضي، فإن معدل التراجع على هذا الصعيد تجاوز الـ (٨٠ ٪) في قطاعات التجارة والسياحة والأوراق المالية والعقارات.

وقدر البنك المركزي الاسرائيلي أن إجمالي الاستثمارات في الأشهر الثلاثة الاولى من العام الجاري بلغت (١,٥) مليار دولار مقارنة مع (٦) مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٠.

منشورات مواطن

يصدر قريباً...

لمحة تاريخية حول النخب السياسية والاقتصادية الفلسطينية.

الاستاذ جميل هلال.

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤، مدخل أولي.

د. سميح شبيب.

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

المحامية سناء عبيدات.

التحول الديمقراطي وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي بين القرنين السابع والحادي عشر الميلادين. **د. خليل عثامنة.**

رئيس التحرير: د. جورج جقمان

هيئة التحرير: مي الجيوسي، داوود عبد الهادي، جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب سليمان

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02